الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت

مذكرة نيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق
تخصص: قانون الأعمال
بعنوان :

الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

من إعداد:

- **حشلاف جهيدة**

إشراف الأستاذ:

د. بلاق محمد

لجنـــة المناقشـــة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
د. مبطوش الحاج	أستاذ تعليم عالي	رئيســــــــا
بلاق محمد	أستاذ تعليم عالي	مشرفـــــا ومقررا
عبد الصدوق خيرة	محاضـــــــــر أ	مناقشـــــــا
قديري محمد	محاضـــــــــر أ	مناقشـــــــا

الموسم الجامعي: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى أستاذي المؤطر بلاق محمد

شكرًا على صبرك، وتوجيهك، وثقتك التي منحتني القوة للاستمرار.

كان لتشجيعك الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أهدي هذا العمل الى ابني جواد

إلى والديّ العزيزين،

نبع الحنان، وسند الحياة،

كل حرف في هذه المذكرة يحمل منكما دعاءً، وتضحية، وأملًا.

إلى إخوتي وأخواتي،

رفاقي في كل مراحل الحياة،

لكم كل الحب والامتنان.

إلى أصدقائي الأعزاء،

كنتم العون وقت الشدة، والبسمة وقت التعب،

شكرًا لصدقكم ووقوفكم إلى جانبي.

إلى كل من مرّ في طريقي وترك أثرًا جميلاً،

أهدي هذا العمل عربون تقدير ومحبة.

الشكر و العرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله يُنال النجاح والتوفيق.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي المؤطر الفاضل بلاق محمد على ما أولانا إياه من اهتمام وتوجيه طيلة فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان دعمه العلمي والمعنوي دافعًا كبيرًا لي لتجاوز الصعوبات، وكانت ملاحظاته القيمة حجر الأساس في تحسين هذا العمل وإتمامه على الوجه المطلوب.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أساتذتي الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وملاحظاتهم ونصائحهم خلال سنوات دراستي، فكان لهم فضل كبير فيما وصلت إليه.

كما أعبر عن عميق امتناني لوالديّ الكريمين، مصدر قوتي وإلهامي، على ما قدماه لي من دعم غير محدود، وتشجيع دائم، ودعاء صادق في كل مراحل حياتي.

وشكر خاص لكل أصدقائي وزملائي الذين كانوا إلى جانبي طيلة هذه الرحلة، وشكلوا لي عائلة ثانية أستند إليها.

لكم جميعًا، مني كل التقدير والوفاء.

مقدمة

مقدمة:

شهد عالم المال والأعمال في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالمؤسسات الناشئة من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو اهتمام نابع من الحاجة الملحة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في ظل التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد ازدادت هذه الاهتمامات بشكل ملحوظ مع بروز أشكال جديدة من المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على أفكار مبتكرة وغير تقليدية، وتتبنى أساليب عمل تعتمد على الإبداع والابتكار في مجالات متعددة، لاسيما في مجال التكنولوجيا. هذه المؤسسات تعرف عادة بالمؤسسات الناشئة أو الشركات الريادية، وهي تكتسب أهمية خاصة في الفترات الحالية نظرًا لدورها الفاعل في تغيير معالم الاقتصاد.

تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات التقليدية بكونها عالية المخاطرة، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا في عملية التمويل. ورغم كونها مشاريع واعدة وقادرة على إحداث طفرة اقتصادية، إلا أن تلك المخاطر المرتفعة تجعل مانحي الائتمان التقليديين، مثل البنوك، يتحفظون في تمويل هذه المؤسسات بسبب عدم استقرارها المالي وارتفاع درجة المخاطرة. فالبنوك عادة ما تفضل تقديم التمويل للمؤسسات ذات المخاطر المحدودة والتدفقات المالية المستقرة، ما يعقد قدرة المؤسسات الناشئة على الحصول على تمويلات لدعم مشاريعها.

ومع ذلك، تكتسب هذه المؤسسات الناشئة أهمية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسهم في دعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل دون الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة للانطلاق. كما أنها تتمتع بمرونة عالية وسهولة في التأسيس، مما يجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسات تسهم في دفع عجلة

الابتكار والتطوير التكنولوجي، وتلعب دورًا بارزًا في مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال حلولها المستحدثة. وهذا كله جعلها محط اهتمام العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، التي سعت إلى تقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات.

إدراكًا من السلطات العمومية في الجزائر بأهمية هذه المؤسسات في تنشيط الاقتصاد الوطني، تم استحداث العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد وشح الموارد المالية. ومن بين هذه الآليات، تم وضع إطار قانوني وتنظيمي يساهم في دعم هذه المؤسسات، بدءًا من القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، والذي تناول في أحد بنوده ترقية المؤسسات الناشئة، واعتبرها جزءًا من المشاريع المبتكرة التي تستحق الدعم. كما تم إنشاء "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" بموجب نص المادة 131 من قانون المالية لعام 2020[2]، وهو صندوق مخصص لدعم مشاريع المؤسسات الناشئة وتمويلها بما يتناسب مع احتياجاتها.

في خطوة أخرى نحو تعزيز دعم المؤسسات الناشئة، تم تعيين وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلفًا بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وهو منصب يهدف إلى تعزيز وتنسيق الجهود الحكومية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال ودعم الابتكار. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254[3] الذي

[1] المادة 21 من قانون رقم 17-02، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر عدد 2، صادر بتاريخ: 11 جانفي 2017.

[2] قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر عدد 81، صادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2019.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 20-254، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر عدد 55، صادر بتاريخ: 21 سبتمبر 2020.

يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وهي لجنة تساهم في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص. وفي ذات السياق، تم إصدار مرسوم تنفيذي آخر تحت رقم 20-356[1]، الذي ينص على إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، بهدف توفير بنية تحتية داعمة للمشاريع الريادية.

مما تقدم تبلورت إشكالية رئيسية مفادها:

ما هو الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الناشئة في دعم و تمويل مثل هذه المؤسسات ؟

للاجابة على الاشكالية سالفة الذكر اعترضتنا بعض الصعوبات التي ترجع الى قلة المراجع التي تتعلق بموضوع الدراسة بالاضافة الى صعوبة الاحاطة بها من الوجهة القانونية لاعتبارات تتعلق بتغليب الجانب الاقتصادي في مثل هطذا دراسات و قد اعتمدنا في اعداد بحثنا على مناهج البحث التي تتناسب مع الموضوع بالتركيز على المنهج الوصفي الذي يساعد في رسم معالم الصندوق الوطني.....من حيث المفهوم و الهيكلة بالاضافة الى المنهج التحليلي من خلال الوقوف عند اهم النصوص القانونية التي اسست لهذا الصندوق و بينت بوضوح قواعد سيره

ان موجبات بلوغ اهداف البحث اقتضت تقسيمه الى فصلين

الفصل الأول: الاطار القانوني لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة

الفصل الثاني: نظام عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة وتحدياته المستقبلية

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-356، مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج.ر عدد 73، صادر بتاريخ: 6 ديسمبر 2020

.

لقد أدرك المشرع الجزائري أن المؤسسات الناشئة تمثل حجر الزاوية لتحقيق تحول اقتصادي حقيقي، بديل للاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسًا على قطاع النفط والغاز. ومن هنا، فقد خصص لها صندوقًا خاصًا بهدف دعمها وتطويرها، وهو خطوة تهدف إلى تعزيز دور هذه المؤسسات في بناء اقتصاد قوي ومتنوع.

الفصل الأول: الاطار القانوني لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة

الفصل الأول: الاطار القانوني لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة

يُعالج هذا الفصل مسألة تمويل المؤسسات الناشئة، من خلال عرض مفهومها وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب تحديد أبرز الصعوبات التمويلية التي تواجهها، خاصة في الجزائر. كما يتناول الفصل أحد أهم الآليات المستحدثة في هذا المجال، والمتمثلة في الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال دراسة ظروف نشأته، الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إضافة إلى هيكلته وتنظيمه الداخلي. و هذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها

المبحث الثاني: الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها

يشكّل رأس المال الركيزة الأساسية التي ينطلق منها أي مشروع استثماري، إذ يُعد العنصر المحوري الذي تعتمد عليه المؤسسات الناشئة في تطوير مشاريعها الريادية المبتكرة وتوسيع نطاقها. وبناءً على ذلك، سنسعى من خلال هذا المبحث إلى التحقق مما إذا كانت وسائل التمويل التقليدية كافية لدعم هذه المشاريع ومرافقتها، أم أن الأمر يستدعي استحداث آليات تمويلية جديدة تواكب خصوصية هذا النوع من المؤسسات. وقبل الخوض في ذلك، سنقوم بتحديد مفهوم المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة و أهم خصائصها.

تُعدّ المؤسسات الناشئة من الكيانات الاقتصادية حديثة التأسيس، وهو ما جعل من الصعب الوصول إلى تعريف موحد ودقيق لها، خاصة في ظل تداخل مفهومها بشكل متكرر مع مفاهيم أخرى، كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا التداخل يستدعي الوقوف على تعريف خاص بها، مع توضيح الجوانب التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المشابهة، سواء من حيث الأهداف أو الخصائص أو طبيعة النشاط.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات[1] الناشئة Start-ups[1]

[1]تناول العديد من الاقتصاديين وخبراء الأعمال المؤسسات الناشئة بالتعريف ، فقد عرّفها الفقيه الفرنسي "بيار باتيني" من خلال الخصائص المميزة لها، والمتمثلة في الإبداع، الكفاءة ، الإنتاجية،

[1]المؤسسة قد تكون شخصا طبيعيا أو معنويا، وذلك طبقا لما نص عليه الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة حيث ورد في نص المادة 3 منه أن: "المؤسسة هي كل شخص طبيعي أو معنوي"...، ينظر/ أمر رقم 03-03 يتعلق بالمنافسة، مؤرخ في: 19 جويلية 2003، ج.ر عدد 43، صادر بتاريخ: 20جويلية 2003.

المرونة، سرعة اتخاذ القرار، سيادة الروح الجماعية لدى المنشئين، وتعاضم معدل الإيرادية الذي يتناسب طرديا مع الأسواق[2]. وهناك من عرفها بأنها عبارة عن تنظيم بشري مصمم لاستحداث منتجات أو خدمات في ظل ظروف من عدم اليقين القصوى[3]، بمعنى أنها تقوم على المخاطرة في الأعمال. في حين يرى "Patrick Fridenson" بأن إطلاق صفة المؤسسات الناشئة لا يتعلق بالموضوع ولا بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توافر أربع ميزات: نمو قوي محتمل ،استخدام تكنولوجيا حديثة، تحتاج لتمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة وأن تكون في سوق جديد يصعب تقييم خطورتها[4].

أما عن **التعريف القانوني** للمؤسسات الناشئة، فالمشرع الجزائري لم يتناولها بالتعريف مباشرة[5]،بل نص على مجموعة من الشروط بتوافرها يطلق على المؤسسة تسمية مؤسسة ناشئة، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-254 هذه الشروط بموجب نص المادة 11 بقولها:

تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:

- يجب أن يكون عمر المؤسسة أقل من ثماني)8(سنوات،

---

[1] يتضمن لفظ المؤسسات الناشئة باللغة الأجنبية معنيين، فهو يتألف من جزئين: start يشير إلى فكرة الانطلاق، و up تشير لفكرة النمو القوي. ينظر في ذلك: عبد الباسطوفاء ، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر ،2006، ص .40.

[2] Pierre Battini, Capital Risque, mode d'emploi, Editions d'Organisation, 1998, p. 18.

[3] مزيان أمينة، عماروش خديجة إمان، الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها ،مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، بدون سنة، ص .34.

[4] بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، 2018، ص .420.

[5] في مقابل ذلك نجد بعض التشريعات العربية قامت بتعريف المؤسسات الناشئة، منها المشرع التونسي الذي نص على أنها: "كل شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل، والمتحصلة على علامة المؤسسات الناشئة طبقا للشروط الواردة بهذا القانون"، ينظر: الفصل 2، قانون عدد 20 لسنة 2018، مؤرخ في 17 أفريل 2018، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، الرائد الرسمية للجمهورية التونسية، عدد 32، صادر في 20 أفريل 2018.

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبيل أشخاصطبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة

"مؤسسة ناشئة،"

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

باستقراء نص المادة أعلاه، يلاحظ أن المشرع الجزائري اقترب من فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث نشاط وأعمال المؤسسة وكذا عدد العمال[1]، ناهيك عن أنه لم يحدد مفهوم الفكرة المبتكرة أو المعايير المعتمدة لتحديدها، إضافة إلى أنه لم يقم بتحديد قيمة رقم الأعمال السنوي وترك المجال مفتوحا للجنة الوطنية .

استخلاصا من التعاريف السابقة، "يتبين أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة، تعتمد على تقنيات تكنولوجية حديثة ومبتكرة، لها قدرة على النمو والتوسع في الأسواق، تستهدف المخاطرة في الأعمال قصد تحقيق إيرادات أكبر في مقابل تكاليف أقل" .

الفرع الثاني: أهداف و خصائص المؤسسات الناشئة

قبل التطرق إلى خصائص المؤسسات الناشئة، من الضروري التمييز بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يُخلط بينهما في كثير من الأحيان ويُعتقد أنهما يحملان نفس المعنى. ورغم اشتراكهما

[1] المادة 8 من قانون رقم 17-02، مرجع سابق.

في بعض الجوانب، مثل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل، إلا أن هناك فروقات جوهرية تميّز كل فئة عن الأخرى، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

اولا: الفرق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **من حيث الهدف :**تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسًا إلى تحقيق أرباح منتظمة وعوائد مالية دورية تضمن استمراريتها في السوق، بينما تهدف المؤسسات الناشئة إلى تعظيم العائد على رأس المال المستثمر، من خلال تطوير منتجات أو خدمات مبتكرة، والعمل على خلق أسواق استهلاكية جديدة.

- **من حيث التمويل:** تلجأ المؤسسات الناشئة غالبا إلى فتح رأسمالها للتمويل الخارجي من خلال البحث عن مستثمر يؤمن بفكرتها الإبداعية أو عن طريق شركات رأس المال المخاطر أو من خلال المشاركة في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة مثلا[1]، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية والتي أبرزها التمويل المصرفي .

- **الإبداع والابتكار :**يُعد الابتكار في جوهره تقديم بديل جديد لأساليب العمل أو التوزيع أو البيع. ففي حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما يرتبط إبداعها بالبحث عن أفكار تجارية ناجحة قائمة ومحاكاتها، بهدف إيصال المنتج أو الخدمة إلى فئات محددة من المجتمع، فإن المؤسسات الناشئة تتميز بأن الإبداع يشكل أساس فكرتها ونقطة انطلاقها. كما أنها تُعرف بقدرتها على جذب الكفاءات المبدعة، من خلال توفير بيئة محفزة تمنح مساحة وحرية كبيرة للإبداع، وتشجع على خوض المخاطر وتجريب أفكار جديدة..[2]

- **ثانيا : خصائص المؤسسات الناشئة**

[1] الحسن علي عيسوي، الفرق بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، متاح على الموقعالالكتروني: https://www.rqiim.com، تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2025، على الساعة: 00:15.

[2] الحسن علي عيسوي، مرجع سبق ذكره

تُعرف المؤسسات الناشئة بأنها مشاريع حديثة النشأة، قائمة أساسًا على الابتكار والتكنولوجيا، وتستهدف غالبًا حل مشكلات قائمة في السوق أو تلبية حاجات جديدة بطريقة غير تقليدية. ونتيجة لطبيعتها الخاصة، فإن هذه المؤسسات تتميز بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميزها عن باقي أنماط المؤسسات، والتي يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

الابتكار كأساس للنشاط

تُعد المؤسسات الناشئة بطبيعتها مؤسسات ابتكارية، حيث يتمحور نشاطها حول تقديم فكرة جديدة، منتج مبتكر، أو خدمة غير مسبوقة، تُحل بها مشكلة قائمة أو يتم من خلالها تحسين نمط حياة الأفراد أو طريقة أداء الأعمال. هذا الابتكار لا يكون فقط على مستوى المنتج، بل يمتد إلى نموذج الأعمال، الاستراتيجيات التسويقية، آليات التمويل، وحتى طرق التنظيم والإدارة.

القدرة العالية على المنافسة

بفضل اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والأفكار الريادية، تستطيع المؤسسات الناشئة منافسة كيانات أكبر وأكثر استقرارًا في السوق. ورغم محدودية مواردها في البداية، إلا أن رشاقتها التنظيمية وسرعة استجابتها للفرص والمخاطر تمنحها ميزة تنافسية قوية، خاصة في القطاعات الديناميكية مثل التكنولوجيا، الإعلام، والتجارة الإلكترونية.

المرونة التنظيمية والإدارية

تتميّز المؤسسات الناشئة ببنية تنظيمية بسيطة ومرنة، تتيح سرعة اتخاذ القرار، والانفتاح على التغيير، وتقبل التجريب. هذا النوع من المؤسسات لا يتقيد بهياكل بيروقراطية معقدة، مما يمنحها القدرة على

التكيف السريع مع المتغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية، ويُسهّل عملية إدخال تعديلات على المنتج أو الخدمة حسب الحاجة.

قابلية النمو السريع والتوسع

رغم أن انطلاقة المؤسسات الناشئة تكون غالبًا بموارد محدودة ورأس مال بسيط، إلا أنها تتمتع بإمكانيات نمو سريعة، وذلك بفضل اعتمادها على حلول رقمية قابلة للتوسع والتطبيق في أسواق متعددة دون الحاجة لتكاليف توسع ضخمة. بعض المؤسسات الناشئة تتحول في ظرف سنوات قليلة إلى شركات كبرى، وهو ما يفسر اهتمام المستثمرين برأس المال المجازف (Capital-risque) بها.

جذب الكفاءات وتنمية المواهب

تُعتبر المؤسسات الناشئة بيئة جاذبة لذوي الكفاءات العالية، لاسيما الشباب منهم، حيث توفر لهم مساحة واسعة للإبداع والابتكار، بعيدًا عن الروتين الإداري والقيود التقليدية. كما تُشجع هذه المؤسسات روح المبادرة الفردية والعمل الجماعي، مما يساعد على تطوير القدرات المهنية والمعرفية للعاملين فيها، وبالتالي الإسهام في خلق رأس مال بشري نوعي[1].

الاعتماد المكثف على التكنولوجيا

من أبرز السمات المشتركة بين معظم المؤسسات الناشئة اعتمادها الكبير على الأدوات التكنولوجية في إدارة نشاطها، سواء على مستوى الإنتاج، التسويق، التوزيع أو خدمة الزبائن. هذا الاعتماد

[1] مزيان أمينة، عماروش خديجة إيمان ،مرجع سابق، ص .33.

يُمكّنها من تحقيق الكفاءة وخفض التكاليف وتحسين تجربة المستخدم، كما يفتح لها آفاقًا واسعة نحو السوق الدولية عبر التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية.

التركيز على نموذج أعمال قابل للتكرار والتوسع

المؤسسات الناشئة غالبًا ما تُبنى وفق نموذج أعمال قابل للتكرار (scalable and repeatable business model)، أي أنه يمكن نسخه وتطبيقه في بيئات وأسواق أخرى دون تعديل جوهري أو تكاليف إضافية كبيرة، وهو ما يمنحها إمكانيات كبيرة للنمو السريع والانتشار الجغرافي، حتى على المستوى العالمي.

الانفتاح على المخاطرة وتقبل الفشل

بخلاف المؤسسات التقليدية التي تتجنب المخاطرة، تتبنى المؤسسات الناشئة فلسفة المخاطرة المحسوبة، وترى في الفشل تجربة تعليمية وليس نهاية المسار. هذا التوجه يسمح لها بتجريب حلول جديدة بسرعة، وتحسين نموذجها باستمرار وفقًا للنتائج الواقعية، مما يعزز من فرص نجاحها على المدى الطويل.

المطلب الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

لطالما شكّلت إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة محورًا رئيسيًا للنقاش في مختلف البرامج والمخططات التنموية، حيث يُعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تعيق تطورها ونموها، بل وقد تهدد استمراريتها. ويعود ذلك أساسًا إلى نقص الضمانات التي يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات، إلى جانب ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإمكانية نجاح المشروع. وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر

التمويل المتاحة، فإن المؤسسات الناشئة كثيرًا ما تصطدم بعوائق عند الاختيار بين وسائل التمويل التقليدية أو تلك المستحدثة، مما يجعل تأمين الموارد المالية المناسبة أحد أكبر التحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة

يُعد التمويل التقليدي من بين المصادر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة، خاصة خلال مراحلها الأولى، حيث غالبًا ما يفضل رواد الأعمال في البداية تمويل مشاريعهم من خلال رأس المال الخاص، سواء عبر مدخراتهم الشخصية (أي التمويل الذاتي)، أو من خلال الاستعانة بالدائرة القريبة مثل العائلة والأصدقاء، أو حتى عبر مصادر الائتمان التجاري المختلفة. غير أن محدودية هذه القنوات التمويلية وافتقارها إلى الاستدامة تدفع أصحاب المشاريع في نهاية المطاف إلى التوجه نحو المؤسسات المصرفية، سواء كانت بنوكًا تجارية تقليدية أو بنوكًا إسلامية، لتأمين الموارد المالية اللازمة لمواصلة تطوير مشاريعهم.

أولا: الاقتراض من البنوك

عادة ما يلجأ أصحاب المشاريع الناشئة إلى البنوك التجارية التي تقوم بمنح القروض[1] إما قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق الاعتماد الإيجاري وغيرها من صيغ التمويل الأخرى، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الناشئة كثيرا ما تحجم البنوك عن منح التمويلاللازم خاصة في مرحلة انطلاق المشروع، وذلك لعدة أسباب، نذكر أهمها[2]:

[1] المادة 66 من أمر 03-11 يتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2003، ج.ر عدد 52، صادر بتاريخ: 27 أوت 2003، معدل ومتمم.

[2] محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، النظرية، التطبيق، التحديات، مكتبة الشروق الدولية ،2012، ص ص .141-143.

- عدم ملائمة معايير الإقراض للمؤسسات الناشئة: فغالبا ما تسعى البنوك إلى فرض مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر لدى المؤسسات الطالبة للقرض،وهو ما يتعارض مع طبيعة وخصائص المؤسسات الناشئة.

- عدم كفاية الضمانات أو انعدامها: فالبنك لا يقُدم على منح القرض ما لم يتلقى ضمانات كافية من المقترض شخصية كانت أو عينية حتى يتأكد من ملاءته المالية، وهذا يدخل ضمن سياسة القواعد الاحترازية وقواعد الحيطة والحذر المطبقة لدى البنوك ،وباعتبار المؤسسات الناشئة لا تزال في مرحلة الانطلاق فهي لا تتوافر على الضمانات الكافية لمنح التمويل مما يجعل البنوك تحجم عن إقراضها.

- ارتفاع تكلفة القروض: لتتأكد البنوك من الجدارة الائتمانية لطالب القرض تتطلب وجود دراسة جدوى سليمة وموضوعية للمشروع المراد تمويله، وهو مالا تحوزه المؤسسات الناشئة في الغالب لارتفاع تكاليف إنجازها، ناهيك عن ارتفاع أسعار الفوائد على القروض الممنوحة مما يتسبب في ارتفاع مديونية المؤسسة الناشئة مقارنة بأصولها.

- ارتفاع درجة المخاطرة: تعتبر المخاطرة من أبرز سمات المؤسسات الناشئة وهو ما يتعارض مع ما تفضله البنوك من تمويل للمؤسسات ذات المخاطر المنخفضة، مما ينجر عنه فرض سعر فائدة عالية في حالة منح الائتمان.

- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية لطبيعة المؤسسات الناشئة: فالمؤسسات الناشئة تحتاج إلى تمويل متوسط وطويل الأجل في مرحلة الإنشاء والتطور، وهو مالا يتوافق مع معايير منح القروض بالبنوك التجارية، والتي تستحسن القروض قصيرة الأجل خاصة مع إمكانية تعرض المشروع للخسارة بسبب ارتفاع نسبة الخطر.

نقص الخبرة المصرفية والعملية: فالمؤسسات الناشئة تفتقد للخبرة المصرفية اللازمة لإعداد ملف ائتماني يتماشى مع الأعراف المصرفية السائدة تقدمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم، مما يؤدي إلى صعوبة أو عدم اقتناع البنك بجدوى المشروع والمخاطر المحتملة وكذا الأرباح المتوقعة والمدة الزمنية اللازمة لذلك ،الأمر الذي يعيق الحصول على التمويل اللازم أو فرض أسعار فائدة مرتفعة بسبب المخاطر المحتملة. يضاف إلى ذلك افتقار الزبون إلى الخبرة العملية لإدارة المؤسسات والتعامل مع معطيات الأسواق المتغيرة مما قديزيد من تعرضه للمخاطر.

بالرغم من أن خدمات البنوك تتمثل في تقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن البنك وباعتباره تاجرا يهدف إلى تحقيق الربح، فإنه يلجأإلى اتخاذ تدابير وقائية تتمثل في ضمانات المخاطر المستقبلية والمحتملة واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر، وهو ما يدفع به في حالات كثيرة إلى الإحجام عن منح الائتمان، وإذا قدمه غالبا ما تتعثر المؤسسات الناشئة عن سداد الأقساط في مواعيدها، الأمر الذي يقودنا إلى البحث عن البديل الإسلامي للتمويل.

ثانيا: التمويل الإسلامي

يقُد م التمويل الإسلامي بصيغ مختلفة تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، وتختلف هذه الصيغ وتتعدد،من أهمها: المرابحة[1]، المضاربة[2]، المشاركة[1]والقرض

[1]المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين. المادة 5 من النظام رقم 20-02، مؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ج.ر عدد 15، صادر بتاريخ: 24 مارس 2020.

[2]المضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى "مقرض الأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح. المادة 7 من النظام السابق.

الحسن، إلا أنه بالرغم من ميزات هذا النوع من التمويل الذي يتجنب التعامل بالفوائد الربوية من جهة، وتنوع صيغه من جهة أخرى إلا أن جُ لّ ها يعتمد على المشاركة في الأرباح، وبالرغم من أنه ظاهريا يعتبر مناسبا للمؤسسات الناشئة حيث لا يتطلب ضمانات مرهقة ،إلا أن ذلك لا يمنعنا من إدراج بعض المآخذ[2] التي تجعل من هذا النوع من التمويل لا يتلاءم كثيرا مع خصائص المؤسسات الناشئة:

- يتميز **عقد المرابحة** بسرعة دوران رأس المال وبارتفاع درجة المخاطرة، وهو ما يجعله غير مناسب لتمويل المؤسسات الناشئة، على الرغم من إمكانية استخدامه في تمويل المواد الأولية للمشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- أما **عقد المضاربة**، فيتّسم بعدم اليقين من تحقيق الأرباح، وهو ما يشكّل عائقًا في سياق المؤسسات الناشئة التي غالبًا ما يفتقر أصحابها إلى مسك دفاتر محاسبية دقيقة أو حسابات مالية واضحة، مما يعقّد عملية توزيع الأرباح بين الشركاء. كما أن البنك يجد صعوبة في مراقبة نشاط المؤسسة بسبب اشتراطات العقد المتعلقة بالمراقبة والمتابعة.
- وفيما يخص **عقد الاستصناع**، فقد تكون السلع التي يوفرها البنك أقل جودة من تلك التي تحتاجها المؤسسات الناشئة، مما يؤثر سلبًا على ملاءمة هذا النوع من التمويل لمتطلبات هذه المؤسسات.
- يميل أصحاب المؤسسات الناشئة إلى تفضيل **المشاركة الثابتة المنتهية بالتمليك** بدلًا من المشاركة الدائمة، إلا أن هذه الصيغة غالبًا ما تكون أكثر تكلفة. في المقابل، تُعد **المشاركة**

---

[1] المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح. المادة 6 من النظام السابق.

[2] عمار عريس، عبد الوهاب بن زاير، مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص .29.

المتناقصة المنتهية بالتمليك من أكثر الصيغ توافقًا مع احتياجات المؤسسات الناشئة، لما توفره من مرونة وتدرج في التملك.

انطلاقًا مما سبق، يمكن استخلاص أن المؤسسات الناشئة، رغم حاجتها الماسة إلى التمويل المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي، إلا أن هذا النوع من التمويل لا يُعد خيارًا مثاليًا ولا يُمثل حلًا نهائيًا، خاصة في مرحلة التمويل المبكر. فمن جهة، قد تواجه هذه المؤسسات شروطًا مجحفة، أبرزها ارتفاع معدلات الفائدة أو تكلفة التمويل، ومن جهة أخرى، فإن البنوك تتحمّل مخاطر جسيمة تتمثل في توظيف أموال المودعين في مشاريع لا تتوفر لديها ضمانات كافية أو مؤشرات واضحة على النجاح، مما يحدّ من إقبالها على هذا النوع من التمويل.

الفرع الثاني: اليات مرافقة المؤسسات الناشئة

إن دعم المؤسسات الناشئة وتمويلها يهدف إلى التقليل من التكاليف والمخاطر المحتملة في مرحلة التأسيس للمشروع، وبسبب محدودية الموارد التقليدية استحدث المشرع الجزائري صيغا جديدة أكثر ملاءمة، وسنقتصر على إيراد أهمها:

أولا: حاضنات الأعمال كهيئة مساعدة لنشاط المؤسسات الناشئة

تعمل حاضنات الأعمال على مساعدة حاملي المشاريع الهادفة لإنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج والخدمات والبحث والتطوير...من خلال تسخير إمكانياتها المادية والبشرية وحتى المالية لدعمها، وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترضها عند إنشاءها.

و تعُرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات لها كيانها القانوني، قد تكون تابعة للدولة أو الخواص أو بالشراكة معا، تقوم بتغذية المشروعات الفتية من خلال تقديم الخدمات والتسهيلات لها لمساعدتها على البقاء والنمو خلال مرحلة الانطلاق وتقديم المساعدة في إدارة المشروع[1].

هذا وقد تم اعتماد الحاضنات في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78[2] تحت تسمية المشتلة[1]، إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الذي استبدل المصطلح [3]بحاضنة الأعمال، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ملحقة بالوكالةالوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار[4].

وقد أشارت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 إلى مفهوم الحاضنة التي تكون مؤهلة للحصول على علامة حاضنة أعمال وهي:"كل هيكل تابع للقطاع العام والقطاعالخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل"، وبذلك عزّ ز ذات المرسوم مهام الحاضنة لتصبح كيانات قانونية متخصصة في احتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية.

وتتولى الحاضنة مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة ،حيث تلتزم بما يلي[5]:

[1]مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010، ص .126.

[2]مرسوم تنفيذي رقم 03-78، مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتلالمؤسسات،ج.ر عدد 13، صادر بتاريخ: 26 فيفري 2003.

[3]مصطلح المشتلة والحاضنة لا يشيران إلى المعنى نفسه لأن عمل الحاضنة يبدأ في مرحلة سابقة على الإنشاء، أما عمل المشتلة فيكون بعد الإنشاء.

[4]المادة 20 من قانون رقم 17-02، سالف ذكره.

[5]المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254، سالف ذكره.

- توطين المؤسسات الناشئة من خلال احتضانها داخل فضاءات مهيأة خصيصًا، وتزويدها بمساحات عمل مناسبة.
- تقديم الدعم لحاملي المشاريع أثناء مرحلة إنشاء المؤسسة، ومرافقتهم في الإجراءات الإدارية والتقنية.
- مساعدة المؤسسات الناشئة على إعداد مخطط الأعمال، ودراسة السوق، وتصميم خطط التمويل.
- توفير تكوين متخصص، لاسيما في مجالات إدارة الأعمال، والالتزامات القانونية، والمحاسبة.
- وضع الإمكانيات اللوجستية تحت تصرف أصحاب المشاريع، كقاعات الاجتماعات، وأجهزة الإعلام الآلي، والمستلزمات المكتبية، وخدمة الإنترنت عالي التدفق.
- دعم المؤسسات الناشئة في مرحلة إنجاز النماذج الأولية.(prototypes)
- مرافقة المؤسسات المحتضنة في البحث عن مصادر تمويل مناسبة، ومساعدتها على اختراق الأسواق وتحقيق الانتشار.

ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا أن نشاطها في الجزائر لا يزال يواجه عدة تحديات، تعود أساسًا إلى مجموعة من العوامل، من بينها حداثة مفهوم حاضنات الأعمال وضعف انتشاره، إلى جانب محدودية فكرة المؤسسات الناشئة في البيئة المحلية. كما يشكل ضعف التمويل ونقص رأس المال المخاطر (رأس المال المغامر) عقبة حقيقية أمام تطوير هذه المؤسسات. ويُضاف إلى ذلك عجز المنتجات الجزائرية عن المنافسة في الأسواق العالمية بسبب ضعف التنافسية وعدم مطابقتها للمعايير الدولية، فضلاً عن عدم مواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها بيئة الأعمال على المستوى العالمي، مما يقلل من فاعلية أداء الحاضنات ويحدّ من أثرها في النهوض بالابتكار وريادة الأعمال.[1]

[1] بوالشعور شريفة ،مرجع سابق، ص .429.

ثانيا: شركات رأس المال المخاطر[1]

يعرف رأس المال المخاطر بأنه أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثماريةبواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب بل تقوم على أساس المشاركة حيث يمُ وّل المشارك المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله[2]، كما عرفته الجمعية الفرنسية للاستثمار برأس المال)AFIC(على أنه: "استثمار محقق من طرف مستثمرين برأس المال بواسطة الأموال الخاصة وشبه الخاصة في منشآت شابة في طور الإنشاء تتضمن محتوى تكنولوجي كبير"[3].

أما شركة رأس المال المخاطر فهي تتخذ حصصا أو أسهما في رأس مال المؤسسات الغير مدرجة في البورصة والتي أنشأت حديثا، تنمو بسرعة في المجالات التي هي بحاجة إلى رؤوس الأموال لضمان تنميتها[4].

في حين عرف المشرع الجزائري شركة رأس المال الاستثماري بموجب نص المادة 2 من القانون رقم 06-11[5] على أساس الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها: "تهدف شركة الرأسمال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من ّأموال خاصة أو شبه خاصة

---

[1] يطلق عليه تسميات مختلفة كرأس المال المغامر، الجريء، المبادر...أما المشرع الجزائري فقد اعتمدتسمية رأس المال الاستثماري بخلاف بعض التشريعات الأخرى كتونس وفرنسا مثلا.

[2] بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دراسة حالة شركة sofinance، مجلة الباحث ،المجلد الخامس، العدد 5، 2007، ص .7.

[3] سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة–finalep–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2008-2009، ص .41.

[4] ضياف علية، حمانة كمال، رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة–حالة الجزائر–، مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد الرابع، العدد 5، جوان 2016، ص .171.

[5] قانون رقم 06-11، مؤرخ في 24 جوان 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر عدد 42، صادر بتاريخ: 25 جوان 2006.

لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة". وفي مقابل ذلك نجد قانون الشركات الأردني[1] عرفها بأنها: الشركات التي تؤسس يقصد الاستثمار المباشر أو إنشاء صناديق للمساهمة والاستثمار في رؤوس أموال الشركات ذات إمكانيات النمو العالية وغير المدرجة أسهمها في السوق المالي، لقاء حصولها على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها."

من خلال التعاريف السابقة يستخلص أن شركة رأس المال المخاطر هي أحد أشكال التمويل المبني على أساس المشاركة المؤقتة بين الممول وصاحب الفكرة، وينتهي هذا الاستثمار بخروج المستثمر المخاطر من المشروع مع رأسماله والأرباح[2]، ولا يقتصر دورمستثمر رأس المال المخاطر على التمويل المادي فقط بل يقدم الدعم الفني والاستراتيجي والتسويقي والإداري، وهذا من أبرز ما يميز تمويل رأسمال المخاطر عن طرق التمويل التقليدية.

نستخلص أن شركة رأس المال المخاطر تقوم بتمويل المؤسسة الناشئة في جميع مراحلها بدءا من مرحلة الإنشاء إلى النمو إلى التحويل، فهي بذلك تفتح آفاقا واعدة لها خاصة وأنها لا تشترط تقديم ضمانات، إلا أن نجاحها يبقى مرتبطا بقدرة الكفاءات الإدارية والفنية التي تمتلكها في ظل محيط تكنولوجي واقتصادي مساعد على ذلك، وهي تحتاج إلى دعم فعال لتهيئة البيئة المثالية للبحث والابتكار ،كما أن هذه الشركات لا زالت لا تستغرق جميع الأنشطة الناشئة والفتية، بل عادة ما ينحصر دورها في مجالات محددة لا تتطلب درجة مخاطرة عالية غالبا.

[1] المادة 7/و.1 من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997، ج.ر عدد 4204، صادر بتاريخ: 15مايو 1997،معدل بالقانون رقم 34 لسنة 2017، ج.ر عدد 5481، صادر بتاريخ: 17 سبتمبر 2017.

[2] محمد سعد ناصر، رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، بحث مكمل لمرحلة الماجستير، كراسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، 2012، ص .33.

المبحث الثاني: تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات من خلال الصندوق الوطني لتمويلها

في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر، لاسيما تلك المتعلقة بالحصول على تمويل ملائم يتناسب مع طبيعتها وحاجاتها، بادرت الدولة إلى وضع آليات جديدة تتماشى مع متطلبات هذا النمط من المؤسسات، ومن أبرزها إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، كأداة استراتيجية لدعم الابتكار والمبادرة المقاولاتية. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار العام لنشأة الصندوق وأهدافه، مع التركيز على إسهاماته في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة بمراحلها المختلفة.

- **المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة و اهدافه.**

اتجهت الحكومة الجزائرية إلى تشجيع ودعم المؤسسات الناشئة من خلال العديد من الاستراتيجيات المخصصة لتمويلها ودعمها، والتي سبق الإشارة إلى البعض منها، ولعل من أهمها صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة[1]، الذي أعُلن عن انطلاقه الرسمي يوم 03 أكتوبر

[1] المادة 131 من قانون رقم 19-14، سالف ذكره.

2020[1]. يساهم في تنويع نطاق تمويل الاقتصاد الذي يتضمن تطوير آليات التمويل الكلاسيكية تفاديا لعرقلة مخططات المؤسسات التنموية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى آليات عمله طبقا للنصوص القانونية الحالية، وكيفية مساهمته في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.

الفرع الأول: دور الصندوق في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

إن الحديث عن إنشاء صندوق لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة لم يكن وليد الحاضر ،بل يرجع لسنوات عدة تخ لّلتها عدة أسباب سارعت في تجسيده على أرض الواقع.

أولا: أسباب إنشاء الصندوق

في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي تعرفها الجزائر، والاهتمام المتزايد بتشجيع روح المقاولاتية والابتكار لدى الشباب، برزت المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لتحفيز النمو وتنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الريع النفطي. غير أن هذه المؤسسات، على الرغم من طابعها الابتكاري وأهميتها في خلق القيمة المضافة، واجهت منذ نشأتها مجموعة من العراقيل والمعوقات، خصوصًا فيما يتعلق بالحصول على التمويل الملائم لتطوير نشاطها. وقد أبانت التجربة عن قصور آليات التمويل التقليدية عن مواكبة خصوصيات هذه المؤسسات، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة بوضع آليات جديدة وفعالة، كان من أبرزها إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

وقد جاءت هذه الخطوة استجابة لجملة من الأسباب الموضوعية والواقعية، من أهمها ما يلي:

- يعاني أصحاب المؤسسات الناشئة، ومعظمهم من خريجي الجامعات الجدد، من ضعف أو انعدام التمويل الذاتي نظراً لافتقارهم لرأس المال الخاص.

[1] أعلن السيد رئيس الجمهورية عن الانطلاق الرسمي للصندوق خلال المؤتمر الوطني الأول للمؤسسات الناشئة الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة. 2022

- تواجه هذه المؤسسات صعوبات في توفير بيانات مالية وتشغيلية دقيقة تعكس جدارتها الائتمانية، مما يحد من قدرتها على جذب التمويل من البنوك أو المستثمرين.
- يفتقر العديد من رواد الأعمال إلى الخبرة التنظيمية والإدارية اللازمة لتسيير المشاريع وتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.
- تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل كبيرة بسبب عدم قدرتها على توفير الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية، فضلاً عن صعوبة تحمل أعباء الفوائد البنكية، بالإضافة إلى التخوف من نمط المشاركة المعتمد لدى البنوك الإسلامية.
- يتردد بعض أصحاب المشاريع في اللجوء إلى شركات رأس المال المخاطر، خشية انسحاب هذه الأخيرة خلال مرحلة النمو الفعلي وقبل تحقيق العوائد المتوقعة.
- تتعرض العديد من المؤسسات الناشئة للإفلاس خلال مرحلة التوسع بسبب غياب الموارد المالية الكافية.
- تشكل التكلفة المرتفعة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية عقبة أمام هذه المؤسسات، مما يصعب عليها وضع خطط مدروسة ومقنعة للمستثمرين.

ثانيا: الأساس القانوني لإنشاء الصندوق

ظهر مصطلح المؤسسات الناشئة لأول مرة في القانون الجزائري بموجب القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بادرت الدولة لاحقًا إلى وضع آليات قانونية لدعم هذه المؤسسات نظراً لحداثة نشأتها وطبيعة المخاطر التي تواجهها

نص المشرع الجزائري على إنشاء حساب تخصيص خاص في الخزينة تحت رقم 150-302 بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" -startup""، وذلك بموجب نص

المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020المعدلة بموجب المادة 68 من القانون رقم 20-07[1] والمادة 42 من الأمر رقم 21-07[2].

وتأكيدا لحرص الدولة على الاهتمام بهذا الشكل من المؤسسات تدخلت بوضع إطار قانوني واقتصادي من خلال استحداث وزارة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم20-01 [3]سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والاقتصاد والمعرفة. استتبع بتعيين وزير منتدب لدى الوزير

الأول مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة[45]، أصبح هو الآمر بالصرف الرئيسي لحساب التخصيص رقم 150-302[2].

وفي إطار تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-254، الذي ينص على إنشاء لجنة وطنية تُعنى بمنح علامة 'مؤسسة ناشئة'، 'مشروع مبتكر'، و'حاضنة أعمال'، مع تحديد مهامها، تشكيلتها، وكيفية سير عملها. وتبع ذلك صدور قرارين وزاريين مشتركين، الأول يتعلق بتحديد مدونة الإيرادات والنفقات الخاصة بحساب التخصيص، والثاني يوضح كيفية متابعة هذا الحساب وتقييمه، في انتظار صدور نصوص تنظيمية إضافية توضح بشكل أدق النظام القانوني لصندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

[1] قانون رقم 20-07، مؤرخ في 4 جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ج.ر عدد33، صادر بتاريخ: 24 جوان 2020.

[2] أمر رقم 21-07، مؤرخ في 8 جوان 2021، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، ج.ر عدد 44، صادر بتاريخ: 8 جوان 2021.

[3] مرسوم رئاسي رقم 20-01، مؤرخ في 2 جانفي 2020، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج.ر عدد 1، صادر بتاريخ: 5 جانفي 2020.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 21-303، مؤرخ في 1 أوت 2021، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 150-302، ج.ر عدد 60، صادر بتاريخ: 5 أوت 2021.

[5] مرسوم رئاسي رقم 21-281، مؤرخ في 7 جويلية 2021، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج.ر عدد 53، صادر بتاريخ 8 جويلية 2021.

الفرع الثاني : مساهمة الصندوق في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

هدف الصندوق إلى تعزيز قدرات المؤسسات الناشئة لضمان نجاح مشاريعها، وذلك من خلال تمكينها من الاستفادة من الآليات والموارد البشرية والمادية التي يوفرها، مما يسهم في تطوير خبراتها وتحسين أدائها

المطلب الثاني: اسهامات الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

تقوم الشركات الناشئة بعدّة خطوات للحصول على تمويل من صندوق التمويل الجزائري، أوّلها الحصول على علامة شركة ناشئة.

يتكفلّ الصندوق بإعداد ملف يحتوي على معلومات المشروع، ثم يعُي ن مسؤول دراسة لمتابعة الملف وتحديد موعد للاجتماع بهدف تسريع الإجراءات، وتُخصص جلسة لتقديم المشروع، شرح طريقة العمل وتحديد الأرقام المتوقعة والنقاش.

يعُتبر التبادل بين صاحب المشروع والجهة المعنية ذا أهمية بالغة، إذ يتضمّن الحديث عن المخاطر القانونية والتنظيمية والتجارية، بالإضافة إلى دور العامل البشري في المشروع.

تعقد اللجنة الاجتماعات باستمرار لدراسة الملفّات المستلمة واختيار المشاريع المناسبة، ثم تمرّر الملفات إلى لجنة أخرى تعُرف باسم "لجنة الاستثمارات،" تجتمع مرة واحدة في الشهر وتتألف من عضوين من مجلس الإدارة وممثل للصندوق.

تصدر هذه اللجنة القرار النهائي بشأن الملفات إما بالقبول، الرفض، أو تأجيل الملف إلى حين توفرّ الشروط المطلوبة للموافقة عليه.

حددت المادة 2 من القرار الوزاري المشترك[1] المحدد لمدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الأهداف التمويلية التي يسعى الصندوق لتحقيقها، وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: دعم المؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الإنشاء والتأسيس

تعاني المؤسسات الناشئة من عدم قدرتها على التمويل خاصة في مرحلة التأسيس للمشروع، لذلك سعى المشرع الجزائري إلى التركيز على تمويل احتياجات هذه المرحلة من خلال:

- تمويل دراسات الجدوى: وتشمل المصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع التكنولوجي والاقتصادي. تتمثل عادة في تكاليف البحث والتطوير السابقة لانطلاق المشروع، تصميم المنتج، إعداد نموذج أولي...حيث يهدف إلى معرفة مدى قابلية المشروع للنجاح[2].
- تمويل تطوير خطة العمل: وتشمل المصاريف المتعلقة بتطوير مخطط الأعمال من حيث الأهداف المسطرة، الوسائل المسخرة والنتائج المتوقعة لمشروع المؤسسة الناشئة ،وهي مهمة لتحديد نسبة نجاح المشروع من عدمه.
- تمويل المساعدات التقنية: وتشمل المصاريف المتعلقة باعتماد مراكز النمذجة ومركز قاعدة البيانات.

1المادة 2 من قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 23 أوت 2021، يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up"، ج.ر عدد 81، صادر بتاريخ: 24 أكتوبر 2021، والمادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 21-303، مرجع سابق.

2سبتي محمد، مرجع سابق، ص .43.

تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي: فالمؤسسة الناشئة تحتاج إلى إنجازنماذج أولية وفحصها، واقتناء التجهيزات والمواد الأولية وبرامج المعلوماتية إضافة إلى مصاريف إنجاز الأشغال التقنية...

- تمويل التكوين: فتكوين مشرفي المؤسسة الناشئة يحتاج مصاريف إضافية، ارتأى المشرع أن يدرجها ضمن تمويلات الصندوق، ذلك أن افتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية يقف حائلا أمام التخطيط المستقبلي للمشروع .

الفرع الثاني: ربط المؤسسة الناشئة بالمحيط الاقتصادي

وذلك من خلال:

- احتضان المؤسسة الناشئة: يتم ذلك من خلال توفير البُنى التحتية اللازمة لإيواء هذه المؤسسات، إلى جانب إعداد برامج خاصة تُعنى بإطلاقها ودعمها، وقد يتم هذا الاحتضان بالتعاون مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين في إطار شراكات فعالة.
- الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة:

يتمثل هذا الجانب في توفير بيئة اقتصادية ملائمة تُمكّن المؤسسات الناشئة من الولوج إلى الأسواق، ويُحقق ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والدعم المالي. ويشمل هذا الدعم التكفل بمصاريف تدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المكلفة بمنح العلامة، ومصاريف إيداع براءات الاختراع والعلامات التجارية، إضافة إلى اقتناء قواعد بيانات خاصة ببراءات الاختراع وأشكال الملكية الفكرية الأخرى. كما يشمل تغطية التكاليف المرتبطة بترقية وتمويل المؤسسات الناشئة الحاصلة على

العلامات، مع التركيز على وضع برامج موجهة وفق الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الوطنية.**2**

يهدف صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة إلى مرافقة الشباب لتقديم أفكار إبداعية ابتكارية في مجال الأعمال، ومصاحبتهم بمهارات إدارية وتنفـــــيذية، إضـــــــافة إلى إيـــــــجاد حلول تمويلـــــية ذات جـــــدوى

اقتصادية في قطاعات اقتصادية مختلفة.

وقد كشف الوزير الأول لدى إشرافه على افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيرياديسرابت 2022" عن استفادة 390 حامل مشروع مبتكر من الدعم المالي للصندوق[1]، كما أكد الوزير المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة أن الصندوق يدخل في رأسمال المؤسسة الناشئة لمدة 6 سنوات، وهذا ما يؤكد أن التمويل يهتم بمرحلة الانطلاق دون المراحل الأخرى.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تعزيز الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، في ظل وجود إرادة سياسية واضحة لدى السلطات العامة للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات. ويؤكد هذا التوجه الاهتمام المتزايد بحاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما في الوسط الجامعي الذي يُعد البيئة المثلى لدعم وتطوير النسيج الاقتصادي والصناعي القائم.

- **الفرع الثالث : التنظيم الهيكلي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.**

أولا :شركاء صندوق التمويل الجزائري؟

صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة هو ثمرة تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفّة بالاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة (06) بنوك حكومية تمتلك حصصًا متساوية في الصندوق، وهي:

- البنك الشعبي الجزائري (CPA).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
- الصندوق الوطني للادخار والتقاعد (CNEP).
- البنك الزراعي والتنمية الريفية (BADR).
- البنك المحلي للتنمية (BDL).

ثانيا : درجات التمويل:

تبدأ مرحلة تمويل المشروع عند موافقة لجنة الاستثمارات على الملف، وهناك 3 مستويات للتمويل حسب القيمة الممنوحة:

- 02 مليون دينار جزائري.
- 05 ملايين دينار جزائري.
- 20 مليون دينار جزائري.

تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع وقطاع النشاط وحاجته الفعلية للتمويل، ويتكفلّ الصندوق بتقييم الالتزامات والمخاطر.

يجدر بالذكر أنه بعد قبول الملف من قبل لجنة الاستثمارات، يتم التواصل مع صاحب المشروع لتوقيع عقد التعاون بين الصندوق والشركة الناشئة، واتخاذ خطوات أخرى مثل الدعم والإرشاد المضمون من قبل الصندوق، وتعديل نظام الشركة الناشئة لتضم الصندوق كشريك.

خاتمة الفصل الأول

يتّضح من خلال هذا الفصل أن المؤسسات الناشئة تمثل ركيزة أساسية في تحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد الوطني، لما تتميز به من ديناميكية، مرونة، واعتماد مكثف على التكنولوجيا. إلا أن هذه الخصائص التي تمنحها فرصًا واعدة للنمو، تقابلها في المقابل تحديات تمويلية حقيقية، لا سيما في المراحل المبكرة من عمر المشروع.

لقد بيّن التحليل أن آليات التمويل التقليدية، سواء البنكية أو حتى الإسلامية، لا تفي غالبًا باحتياجات هذه المؤسسات، مما استدعى تدخل الدولة عبر تبني صيغ تمويلية بديلة وأكثر ملاءمة، من بينها الحاضنات، شركات رأس المال المخاطر، والصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

ويُعد هذا الصندوق أحد أهم الخطوات الاستراتيجية لدعم بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، نظرًا لدوره في تمويل المشاريع المبتكرة ومرافقتها، من خلال آليات قانونية وتنظيمية واضحة، رغم بعض النقائص التطبيقية التي تستدعي المتابعة والتقييم المستمر لضمان نجاعة التدخل العمومي.

الفصل الثاني: نظام عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياته المستقبلية

الفصل الثاني: نظام عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياته المستقبلية

تُعد المؤسسات الناشئة محركًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تسعى البلاد إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع، والابتعاد عن الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات. هذا التحول ضروري لضمان استقرار ونمو الاقتصاد على المدى الطويل، ويُعول على هذه المؤسسات في تقديم حلول مبتكرة في مختلف القطاعات، مما يسهم في تحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة للطاقات الشبانية الرائدة، وبالتالي تقليل معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. كما أنها تنشط الاقتصاد المحلي من خلال استخدام المواد الأولية المحلية وتحفيز المنافسة، مما يعزز ديناميكية السوق ويجذب الاستثمارات.

سيتناول هذا الفصل تحليلًا لنظام عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، آلياته، شروط الاستفادة منه، نماذج الدعم المالي وغير المالي التي يقدمها، وكذا التحديات المستقبلية التي يواجهها، ودوره الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال في الجزائر، و هذا من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول: آليات عمل الصندوق وتمويله للمشاريع.**
- **المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية لعمل الصندوق**

المبحث الأول: آليات عمل الصندوق وتمويله للمشاريع

يستعرض هذا المبحث تفاصيل آليات عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، والشروط الواجب توفرها للاستفادة من دعمه، بالإضافة إلى نماذج الدعم المالي وغير المالي المقدمة.

المطلب الأول: الاليات القانونية لعمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

للاستفادة من تمويل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF)، يجب على المتقدمين تلبية مجموعة من الشروط والمعايير التي تضمن أهلية المشروع واستحقاقه للدعم، بالإضافة إلى الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة".

الفرع الأولً: اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة

تم إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" بموجب المرسوم التنفيذي 20-254.5
تُعد هذه اللجنة جهة محورية في النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

- مهام اللجنة: تتولى اللجنة منح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال".كما تساهم في تشخيص وترويج المشاريع المبتكرة، وتحديد الحد الأقصى لرقم الأعمال السنوي للمؤسسات الناشئة. تمارس اللجنة أيضًا رقابة بعدية على المؤسسات الحاضنة للتأكد من مدى تنفيذ التزاماتها في تقديم الدعم اللازم.
- تشكيلة اللجنة: تتكون اللجنة من ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة (رئيسًا)، وممثلين عن وزراء المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات السلكية

واللاسلكية، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الرقمنة، والانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اختيار عضو غير دائم من الخبراء في مجال الابتكار أو التكنولوجيات الجديدة.

- إجراءات العمل: تجتمع اللجنة في دورة عادية مرتين على الأقل في الشهر، وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة. يتم نشر قرارات منح العلامة على البوابة الإلكترونية الوطنية المخصصة للمؤسسات الناشئة. يجب على المؤسسة تقديم طلب إلكتروني عبر بوابة متخصصة مرفقًا بنسخة رقمية من الوثائق المطلوبة، وتتكفل اللجنة بالرد في أجل أقصاه ثلاثين يومًا[1].

الفرع الثاني: الشروط العامة للاستفادة من تمويل الصندوق (ASF)

للاستفادة من تمويل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF)، يجب على المتقدمين تلبية مجموعة من الشروط والمعايير التي تضمن أهلية المشروع واستحقاقه للدعم، بالإضافة إلى الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة".

أولا: الشروط العامة للاستفادة من تمويل الصندوق (ASF)[2]:

[1] **بن يوسف، فتيحة، وعبد القادر، منصوري**" .الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ودوره في تطوير ريادة الأعمال في الجزائر ." *مجلة دراسات اقتصادية جديدة*، جامعة مستغانم(2021) .ص 31

[2] **بن دعاس، مريم** .*آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة* .مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3 .(2021) ص35

تشمل الشروط العامة للاستفادة من تمويل الصندوق ما يلي:

- الجنسية والإقامة: يجب أن يكون المتقدم جزائري الجنسية، وأن يكون المشروع مسجلاً ويعمل داخل الجزائر.
- نوع المشروع: يجب أن يكون المشروع مبتكرًا وله تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني، ويندرج ضمن المجالات المستهدفة مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الصحة، والتعليم.
- وضع المشروع: يمكن للمشاريع في مراحلها المبكرة (startup) أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التقدم للاستفادة من التمويل، ويجب أن يكون لديها خطة عمل واضحة ومفصلة تشمل الأهداف والاستراتيجية المالية والتسويقية.
- إمكانية التوسع والاستدامة: يجب أن يظهر المشروع إمكانية واضحة للتوسع والنمو في المستقبل، وأن يكون للمشروع خطة لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.
- الفريق الإداري: يجب أن يكون لدى المشروع فريق إداري ذو كفاءة وخبرة في المجال الذي يعمل فيه المشروع، وأن يكون الفريق قادرًا على تنفيذ الخطة والعمل على تحقيق الأهداف المحددة.
- الجدوى المالية: يجب أن يوضح المشروع كيفية استخدام التمويل المطلوب بطريقة فعالة لتحقيق أهدافه، وأن يتضمن تقديرات مالية واقعية وتفصيلية تُظهر إمكانيات الربح والعائد على الاستثمار.

ثانيا: شروط الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" (ضرورية للاستفادة من الصندوق)[1]:

[1] **بوغزالة، محمد** *المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر* .رسالة ماجستير، جامعة ورقلة.(2022) .ص 17

تُعد علامة "مؤسسة ناشئة" بوابة أساسية للاستفادة من تمويل الصندوق، وتخضع لشروط محددة بموجب المرسوم التنفيذي 20-8:254

- العمر: يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات.
- نموذج العمل المبتكر: يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- ملكية رأس المال: يجب أن يكون رأسمال الشركة مملوكًا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو شركات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- إمكانية النمو: يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسات كبيرة بما فيه الكفاية.
- عدد العمال: يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملاً.
- رقم الأعمال السنوي: يجب ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

المطلب الثاني: نماذج الدعم المالي التي يوفرها الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

يقدم الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة حزمة متكاملة من الدعم، تتجاوز الجانب المالي لتشمل جوانب غير مالية حيوية لنمو الشركات الناشئة.

الفرع الأول: التمويل المباشر ومستوياته وآلية الشراكة

أولا: عملية تقديم الطلبات وتقييم المشاريع:

تبدأ عملية الحصول على التمويل من الصندوق بالحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" ، مما يؤكد على أهمية الإطار القانوني الذي يحدد هذه العلامة. يتكفل الصندوق بإعداد ملف يحتوي على معلومات المشروع، ثم يُعين مسؤول دراسة لمتابعة الملف وتحديد موعد للاجتماع. تُخصص جلسة لتقديم المشروع، وشرح طريقة العمل، وتحديد الأرقام المتوقعة، ومناقشة المخاطر القانونية والتنظيمية والتجارية، بالإضافة إلى دور العامل البشري في المشروع. تعقد اللجنة اجتماعات مستمرة لدراسة الملفات المستلمة واختيار المشاريع المناسبة. تُمرر الملفات بعد ذلك إلى "لجنة الاستثمارات" التي تجتمع مرة واحدة شهريًا، وتتألف من عضوين من مجلس الإدارة وممثل للصندوق، وتصدر هذه اللجنة القرار النهائي بالقبول، الرفض، أو تأجيل الملف[1].

إن تبسيط الإجراءات من خلال "تجنب البنوك والإجراءات البيروقراطية" و"تولي الصندوق إعداد ملف المشروع" يمثل اعترافاً بالتحديات البيروقراطية التقليدية في الجزائر. يسعى الصندوق من خلال هذا النهج إلى تقديم نموذج تمويلي أكثر مرونة وسرعة، مما يقلل من الحواجز أمام رواد الأعمال ويزيد من جاذبية الصندوق ويعزز ثقة المجتمع الريادي.

ثانيا: مستويات التمويل المتاحة[2]:

عند موافقة لجنة الاستثمارات، تبدأ مرحلة التمويل بثلاثة مستويات حسب القيمة الممنوحة:

- 2 مليون دينار جزائري.
- 5 ملايين دينار جزائري.

[1] **بوشنافة، نادية** "تحديات تمويل المشاريع الناشئة في الاقتصاد الجزائري ."*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، جامعة ورقلة.(2021) ص16

[2] **قانون المالية لسنة 2020 و2021 و2022** –تحتوي على بنود تخص الإعفاءات والتحفيزات للمؤسسات الناشئة.

- 20 مليون دينار جزائري.

كما ذكر مصدر آخر مستويات تمويل تتراوح بين 2.5 مليون دينار و20 مليون دينار. تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع، قطاع النشاط، وحاجته الفعلية للتمويل. إن تحديد مستويات تمويل واضحة ومتدرجة يوفر شفافية للمتقدمين ويتيح للصندوق مواءمة الدعم مع احتياجات المشروع ومرحلة نضجه.

ثالثا: آلية الشراكة مع الدولة[1]:

يشترط الصندوق قبول الدولة كشريك داخل الشركة الناشئة، مع إمكانية الدخول إلى بورصة الجزائر مستقبلاً. بعد قبول الملف من قبل لجنة الاستثمارات، يتم التواصل مع صاحب المشروع لتوقيع عقد التعاون بين الصندوق والشركة الناشئة، واتخاذ خطوات أخرى مثل الدعم والإرشاد المضمون من قبل الصندوق، وتعديل نظام الشركة الناشئة لتضم الصندوق كشريك.

إن اشتراط قبول الدولة كشريك يميز نموذج تمويل الصندوق عن التمويلات التقليدية، ويُعد آلية فريدة لضمان التزام الدولة بنجاح المشروع على المدى الطويل. هذه الشراكة المباشرة يمكن أن توفر مصداقية كبيرة للشركة الناشئة، ودعماً استراتيجياً، وإمكانية الوصول إلى الشبكات الحكومية.

الفرع الثاني: الضمانات والتحفيزات الجبائية

أولا: الضمانات:

[1] الحسن علي عيسوي، مرجع سبق ذكره ص40

الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF) هو شركة رأس مال مخاطر عمومية، تم إنشاؤه بالتعاون بين وزارة الشركات الناشئة وستة بنوك عمومية، ويهدف إلى تحمل المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع الناشئة. موارده تأتي من إعانة الدولة، والناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية، والهبات والوصايا، وجميع الموارد والمساهمات الأخرى.

بالإضافة إلى دور الصندوق في تحمل المخاطر، توجد آليات ضمان أخرى في الجزائر تدعم تمويل المشاريع، مثل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) الذي أنشئ سنة 2004 تحت وصاية وزارة الصناعة[1].

1. نطاق الضمان: يقدم FGAR ضمانات مالية تصل في مراحل إنشاء المؤسسة إلى 100 مليون دينار جزائري، وفي مرحلة التوسعة تصل إلى 250 مليون دينار جزائري.
2. نسبة الضمان: تتراوح نسبة الضمان بين 10% إلى 80% من مبلغ الائتمان، ويتم احتسابها لكل مشروع حسب التكلفة والمخاطر.
3. شروط الضمان: يُطلب من البنك ضمان على الأصول المخصصة لتمويل المشروع، وتُعد خطة عمل مفصلة وفقًا لمعايير FGAR. لا يتم تقديم الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل FGAR، ولا يُمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار المروج باتفاقية التمويل من قبل البنك.
4. مؤشرات الأداء: حتى 1 يونيو 2024، رافق FGAR 4008 مؤسسة، استفادت من قروض بنكية بلغت 339 مليار دج، وبلغت قيمة الضمانات المقدمة 147 مليار دج[2].

ثانيا: التحفيزات الجبائية:

[1] مزيان أمينة، عماروش خديجة إيمان ،مرجع سابق ص41

[2] مزيان أمينة، عماروش خديجة إيمان ،مرجع نفسه

تُعد الإعفاءات الضريبية والجمركية دعماً مالياً غير مباشر وحيوياً للمؤسسات الناشئة. تشمل هذه التحفيزات[1]:

1. الإعفاءات من الضرائب المباشرة: إعفاءات من الرسم على النشاط المهني (TAP)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لسنة إضافية بعد الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة".
2. الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية: إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT) على المشتريات المخصصة للاستثمارات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع الاستثمارية، مع رسوم جمركية بنسبة 5% فقط
3. تحفيزات على نفقات البحث والتطوير والابتكار المفتوح: تضمنت قوانين المالية تحفيزات على نفقات البحث والتطوير وبرامج الابتكار المفتوح. على سبيل المثال، قانون المالية 2023 شجع البحث والتطوير في الشركات من خلال مراجعة سقف الخصم الضريبي لنفقات البحث والتطوير من 100 مليون إلى 200 مليون دينار جزائري، بحد أقصى 20% من الدخل أو الربح. ويُمنح نفس الامتياز الضريبي للنفقات المتكبدة في إطار برامج الابتكار المفتوح مع الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال".

الفرع الثالث: المرافقة والدعم غير المالي

[1] عمار عريس، عبد الوهاب بن زاير، مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص56

يقدم الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة حزمة متكاملة من الدعم غير المالي، الذي يُعد حيوياً لنمو الشركات الناشئة واستدامتها، ويتجاوز مجرد توفير التمويل.

أولا: برامج الاحتضان والتوجيه والإرشاد[1]:

1. برامج الاحتضان: يقدم الصندوق برامج احتضان توفر بيئة داعمة للمؤسسات الناشئة، تشمل المساحات المكتبية، والاستشارات الفنية، والتوجيه. هذه البرامج تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس.
2. التوجيه والإرشاد: يتم ربط رواد الأعمال بخبراء ومستشارين في مجالات متعددة لتقديم الإرشاد والمشورة اللازمة. يشمل ذلك تقديم المشورة الشخصية والمالية والقانونية والضريبية والتجارية والفنية.
3. مراحل المرافقة: تتضمن المرافقة من قبل الوكالات الداعمة مراحل متعددة تبدأ من فكرة المشروع، التسجيل عبر الموقع الإلكتروني، استقبال وتوجيه، إعداد المشروع، تكوين صاحب المشروع، المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، موافقة البنك، الإنشاء القانوني للمؤسسة، تمويل المشروع، الانطلاق في النشاط، وصولاً إلى متابعة النشاط بعد الانطلاق.

[1] **مزياني، محمد الأمين**" .مساهمة الابتكار في نجاح المؤسسات الناشئة: دراسة مقارنة عربية ."*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة باتنة 1.(2020) ص27

ثانيا: التشبيك وتطوير المهارات[1]:

1. التشبيك: ينظم الصندوق فعاليات وملتقيات تتيح لرواد الأعمال التواصل مع المستثمرين والشركاء المحتملين، مما يفتح لهم آفاقاً جديدة للتعاون والنمو. كما يتم عرض الابتكارات على المستثمرين والشركات الكبرى بهدف تطويرها وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق.
2. تطوير المهارات: يوفر الصندوق برامج تدريبية وورش عمل لرواد الأعمال لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم في إدارة الأعمال. تساهم المؤسسة الجزائرية لدعم الشباب والتنمية المقاولاتية في برامج تكوينية متنوعة، مثل "القافلة النسوية لريادة الأعمال المستدامة" التي تركز على تمكين المرأة في مجالات السياحة، الزراعة، الحرف والصناعة التقليدية. كما تم تأسيس "بيت الابتكار" لتصنيع النماذج الأولية للأفكار المبتكرة، وتكوين 620 قائدًا في مجال تأسيس المؤسسات الخاصة ضمن البرنامج الوطني لدعم الشباب. بالإضافة إلى ذلك، تُخصص سهرات تكوينية خلال شهر رمضان (INOVAP) للنوادي الجامعية لتعزيز أفكار المقاولاتية.

[1] **مزياني، محمد الأمين** "مساهمة الابتكار في نجاح المؤسسات الناشئة: دراسة مقارنة عربية ."*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة باتنة 1 ..(2020)ص 26

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة و افاقه المستقبلية

يواجه الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشئة في الجزائر مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فعاليتهما، لكن دورهما يبقى محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال.

المطلب الأول: التحديات التي يواجهها الصندوق

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من الصعوبات التي قد تؤدي إلى فشلها، ويظل التمويل هو المشكلة الأهم، خاصة في بداية نشاطها، في ظل غياب اهتمام المستثمرين بهذا النوع من المؤسسات. كما أن بيئة المؤسسات الناشئة في الجزائر تعتبر غير متطورة نسبيًا وبطيئة النمو، وتواجه مشاكل في الحصول على التمويل ونقص الهيئات الداعمة.

الفرع الأول: التحديات المالية[1]

[1] **بوشنافة، نادية** " .(2021)المرجع السابق ص 37.

تُعد التحديات المالية من أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتؤثر بشكل مباشر على قدرتها على الانطلاق والنمو.

- الاحتياج الدائم للتمويل: تُعتبر الحاجة المستمرة للتمويل إحدى أهم سمات المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل نموها، من مرحلة الفكرة الأولية إلى مرحلة التوسع.
- نقص الضمانات الكافية: تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة في توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل من الجهات التقليدية، مما يجعل البنوك التقليدية تتردد في تمويلها بسبب المخاطر العالية.
- الافتقار إلى السجلات المالية: نتيجة لعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على المشاريع، تفتقر المؤسسات الناشئة إلى السجلات المالية الكافية، مما يعيق تقييم الجدوى الائتمانية ويصعب الحصول على التمويل.
- صعوبة إعداد دراسات الجدوى: تُعد دراسات الجدوى ضرورية لتقييم المشاريع، ولكن ارتفاع تكلفتها يشكل عبئاً إضافياً على المؤسسات الناشئة، مما يحد من قدرتها على تقديم ملفات تمويل متكاملة.
- عدم ملاءمة القروض البنكية التقليدية: القروض التقليدية قد لا تتناسب مع طبيعة المؤسسات الناشئة التي تتسم بالمخاطرة العالية والعائد غير المؤكد في المراحل المبكرة، حيث تركز البنوك على الضمانات والعائد المضمون.
- ضعف الشفافية في منح القروض ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية: يؤثر ضعف الشفافية في إجراءات منح القروض ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية على سرعة وكفاءة الحصول على التمويل، مما يزيد من البيروقراطية ويعيق تدفق الأموال للمشاريع الناشئة.

الفرع الثاني : تحديات المتابعة والتنظيم ونقص هياكل الدعم[1]

تتجاوز التحديات التي تواجه الصندوق والمؤسسات الناشئة الجانب المالي لتشمل جوانب إدارية وتنظيمية وهيكلية تؤثر على فعالية النظام البيئي لريادة الأعمال.

أولا: التحديات الإدارية والتنظيمية (البيروقراطية):

- الإجراءات البيروقراطية: تعيق الإجراءات البيروقراطية المعقدة الوصول إلى الدعم المقدم من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وغيره من الهيئات، وتؤثر سلباً على انطلاق العمليات التجارية للمؤسسات الناشئة.
- نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية: يعاني القائمون على المشاريع الناشئة في كثير من الأحيان من نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية، مما يؤثر على كفاءة إدارة الشركات الناشئة وقدرتها على التخطيط والتنفيذ الفعال.
- غياب قانون تشريعي أساسي شامل: على الرغم من إصدار العديد من المراسيم التنفيذية والقوانين الداعمة، لا يزال الإطار القانوني يواجه تحديات في توفير بيئة شاملة وواضحة تنظم جميع جوانب عمل المؤسسات الناشئة، مما قد يخلق بعض الغموض القانوني.
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي: يرجع تأخر إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر جزئياً إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية هذه المؤسسات في السابق، مما أثر على سرعة تبني السياسات الداعمة وتطوير البنية التحتية اللازمة.

[1] بوشنافة نادية، مرجع سابق ص 39

ثانيا: تحديات المتابعة والتقييم[1]:

- الحاجة لتحسين عمليات التوزيع والإشراف: تتطلب المؤسسات الناشئة تحسين عمليات توزيع الأموال والإشراف عليها لضمان ترشيد استعمالها وتحقيق أقصى استفادة منها.
- الحاجة لزيادة الدعم في مجال التسويق: يجب زيادة الدعم المقدم في مجال التسويق لضمان وصول المؤسسات الناشئة للأسواق وتوسيع قاعدة العملاء، حيث أن نقص الدعم التسويقي يمكن أن يعيق نمو الشركات الواعدة.
- متابعة الاستثمارات: تتابع الوكالات الداعمة الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط، وتقدم الاستشارات المتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- مراحل المرافقة: تتضمن مراحل المرافقة متابعة النشاط بعد الانطلاق لضمان استمرارية الدعم والتوجيه.

ثالثا: نقص هياكل الدعم:

- قلة حاضنات الأعمال: تُعد قلة حاضنات الأعمال سبباً رئيسياً في الحد من الانتشار الواسع للمؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث أن هذه الحاضنات توفر بيئة حيوية للنمو والتطور.
- نقص الوصول للتكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الداعمة: خاصة في المناطق الريفية، يعيق نقص الوصول للتكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الداعمة (مثل الإنترنت عالي السرعة والمساحات المجهزة) الابتكار والنمو في هذه المناطق، مما يخلق فجوة بين المناطق الحضرية والريفية في مجال ريادة الأعمال.

[1] بوشنافة نادية، مرجع سابق ص42

المطلب الثاني: دور الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة وريادة الأعمال

يلعب الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة دوراً حيوياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال في الجزائر، من خلال مساهماته المتعددة.

الفرع الأول: المساهمة في تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل

أولا: تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات:

يساهم الصندوق بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، من خلال دعم المشاريع المبتكرة في قطاعات مختلفة. هذا التوجه يهدف إلى بناء اقتصاد معرفي مستدام، قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية[1].

ثانيا: خلق فرص العمل ومكافحة البطالة[2]:

[1] **بوغزالة، محمد** .*المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر* .رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة ورقلة.2022 ص 37

[2] **بوغزالة، محمد** ، المرجع نفسه ص38

أسهمت المشاريع المدعومة من الصندوق في خلق فرص عمل جديدة، مما ساعد في تخفيف معدلات البطالة، خاصة بين الشباب. تُعد المؤسسات الناشئة من أهم مصادر توفير فرص العمل الكبيرة للشباب في ظل انخفاض معدلات التوظيف في القطاعات التقليدية.

ثانيا: مؤشرات الأداء والنجاح:

تشير الأرقام الأولية إلى تأثير إيجابي وملموس للصندوق في فترة زمنية قصيرة نسبياً منذ تأسيسه (أكتوبر 2020). فقد تم تمويل أكثر من 500 مشروع ناشئ، بإجمالي تمويل تجاوز 10 مليار دينار جزائري. والأهم من ذلك، حققت 70% من المشاريع الممولة نمواً واستدامة، مما ساعد في خلق حوالي 4000 فرصة عمل جديدة. هذه المؤشرات الكمية تدل على أن الصندوق ليس مجرد مبادرة نظرية، بل هو محرك فعال للتنمية الاقتصادية وخلق القيمة، مما يعزز مصداقيته ودوره في تحقيق الأهداف الوطنية.

الفرع الثاني: تعزيز الابتكار ودعم ثقافة ريادة الأعمال

أولا: تعزيز الابتكار والإبداع:

تُعد المؤسسات الناشئة مبنية على الفكر الإبداعي وهي الخيار الوحيد للنجاح والريادة في اقتصاد المعرفة. تساهم برامج الصندوق بشكل مباشر في تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة على أرض الواقع. إن دعم الصندوق للمشاريع المبتكرة يساهم بشكل مباشر في تحويل الجزائر إلى "قطب للابتكار في إفريقيا والمنطقة". هذا الدور يتجاوز مجرد الدعم المالي ليشمل رعاية بيئة

تشجع على البحث والتطوير وتثمين نتائج البحث العلمي، مما يضع الابتكار في صميم استراتيجية التنمية المستدامة ويضمن بناء اقتصاد قائم على المعرفة.[1]

ثانيا: دعم ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب:

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. كما أن المؤسسة الجزائرية لدعم الشباب والتنمية المقاولاتية، التي تعمل بالتنسيق مع الصندوق، تطلق برامج متنوعة مثل "القافلة النسوية لريادة الأعمال المستدامة" لتمكين المرأة في مجالات السياحة، الزراعة، الحرف والصناعة التقليدية. بالإضافة إلى "بيت الابتكار" لتصنيع النماذج الأولية وعرضها على المستثمرين، وبرامج تكوين القادة في مجال تأسيس المؤسسات الخاصة (تدريب 620 قائدًا).2 كما تم تخصيص سهرات تكوينية خلال شهر رمضان (INOVAP) للنوادي الجامعية لتعزيز أفكار المقاولاتية لدى الشباب الجامعيين والنساء.

ثالثاً: أمثلة لمساهمات المؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة

تبرهن الأمثلة المحددة في قطاعات الطاقة المتجددة وإعادة التدوير على أن المؤسسات الناشئة ليست مجرد محركات للنمو الاقتصادي، بل هي أدوات حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية.

1. **في مجال استخدام الطاقات المتجددة:**

تواجه البشرية تحديات بيئية واقتصادية كبيرة تتعلق بالتغير المناخي والاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة. تبرز الطاقات المتجددة كحل مستدام وفعال لتحقيق التنمية المستدامة وحماية

[1] **زيتوني، فوزية** ،*ريادة الأعمال ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني* .منشورات مخبر اقتصاديات المعرفة، جامعة قسنطينة 2.2020 ص 33

البيئة. تلعب المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا وفعالًا في هذا التحول، حيث تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة لاستغلال مصادر الطاقة النظيفة مثل الشمس، الرياح، والكتلة الحيوية.

- في المجال الزراعي: تعمل المؤسسات الناشئة على دمج الطاقات المتجددة في المجال الزراعي لتعزيز الاستدامة والكفاءة. تُستخدم الطاقة الشمسية في تشغيل أنظمة الري بالتنقيط والصوبات الزراعية، مما يساعد على توفير المياه وتوفير بيئة مثالية لنمو النباتات. كما تعتمد بعض المؤسسات على تحويل المخلفات الزراعية إلى وقود حيوي، وتُستخدم توربينات الرياح الصغيرة لتوفير الكهرباء للمزارع البعيدة. وتلجأ بعض الشركات إلى الطاقة الجيوحرارية لتدفئة وتبريد التربة في البيوت الزجاجية، بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لمراقبة وإدارة استهلاك الطاقة بفعالية.[1]
- في المجال الصناعي: تلعب المؤسسات الناشئة دورًا في تبني واستخدام الطاقات المتجددة في المجال الصناعي. يتم تركيب الألواح الشمسية على أسطح المباني الصناعية والمصانع، وتستفيد المؤسسات من طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، وتُستغل طاقة الكتلة الحيوية من النفايات العضوية. كما تلجأ بعض الشركات إلى استخدام الطاقة الحرارية الجوفية لتدفئة المباني الصناعية وتوليد الكهرباء، وتساهم في تطوير حلول تخزين الطاقة المتجددة.

2. **في مجال إعادة تدوير النفايات[2]:**

تُعد النفايات تحديًا بيئيًا كبيرًا، وتلعب المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا في تحويلها إلى موارد قيمة، مما يساهم في المحافظة على البيئة وخلق وظائف خضراء.

- إعادة تدوير النفايات العادية: تسعى المؤسسات الناشئة إلى تطوير وتبني أفضل الطرق والتقنيات الحديثة للتخلص من النفايات بطرق إبداعية. من أمثلة المؤسسات الرائدة في

[1] **بوغزالة، محمد** ،مرجع سابق ص67

[2] **بوغزالة، محمد** ،مرجع سابقص68

هذا المجال:

- مؤسسة :**Tonic Emballage** متخصصة في إنتاج مواد التغليف، وتقوم بإعادة تدوير 12 ألف طن من الورق سنويًا، وهو ما يمثل ثلث ما يُسترجع على المستوى الوطني.
- مؤسسة :**Papirec** تعمل على إعادة تدوير المواد واستخدامها كمواد أولية في عملياتها الإنتاجية.

- إعادة تدوير النفايات الخطرة: تلعب المؤسسات الناشئة دورًا كبيرًا في تثمين إدارة النفايات الخطرة، من خلال تطوير نظام متكامل لإدارة هذه النفايات بطرق مبتكرة ومستدامة. على سبيل المثال، تعمل شركات مثل إيكوتيك وجرين فيوتشر على تطوير تقنيات مبتكرة لإعادة تدوير هذه النفايات وتحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام، مما يساهم في تقليل التلوث البيئي.
- الأثر الكمي: بحسب وزارة البيئة والإقليم، يمكن للجزائر أن تسترجع حوالي 760 ألف طن من النفايات سنويًا، مما يعادل 3.5 مليار دينار جزائري. يشمل هذا الورق (385 ألف طن سنويًا). أما مواد التغليف البلاستيكية، فيتم استرجاع 4000 طن فقط من أصل 2 مليون طن منتجة سنويًا (0.2%).

خاتمة الفصل الثاني

لقد أثبت الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، منذ تأسيسه في أكتوبر 2020، أنه آلية استراتيجية محورية لدعم الاقتصاد الجزائري وتنويعه بعيداً عن الاعتماد على المحروقات. يعكس الإطار القانوني المتطور، المتمثل في المراسيم التنفيذية المتتالية وقوانين المالية الداعمة، التزاماً حكومياً

راسخاً بتوفير بيئة محفزة للمؤسسات الناشئة من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية وجمركية.

الخاتمة

الخاتمة:

في خضم التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، وفي إطار السعي الحثيث نحو تنويع مصادر الدخل الوطني بعيدًا عن الريع النفطي، برزت المؤسسات الناشئة كفاعل اقتصادي واعد، قادر على خلق الثروة، توفير مناصب الشغل، وتعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني عبر الابتكار والمبادرة الفردية.

لقد بيّنت الدراسة أن المؤسسات الناشئة، على الرغم من كونها مشاريع قائمة على الابتكار وذات إمكانيات نمو مرتفعة، إلا أنها تواجه صعوبات جمة في مرحلة الانطلاق، أبرزها إشكالية التمويل الناتجة عن غياب الضمانات الكافية، ضعف التجربة الإدارية، وارتفاع درجة المخاطرة، مما يجعلها غير مؤهلة غالبًا للحصول على التمويل التقليدي أو حتى الإسلامي بصيغته الحالية.

في هذا السياق، برز الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة كآلية مبتكرة أُنشئت خصيصًا لتجاوز هذه العراقيل. وقد أوضحت الدراسة أن الصندوق يؤدي دورًا محوريًا في تمويل المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل تطورها، بدءًا من مرحلة ما قبل التأسيس، مرورًا بمرحلة الإطلاق، ووصولًا إلى التوسع. ويتميّز هذا الصندوق بجملة من الخصائص، أهمها:

- عدم اشتراطه لضمانات ثقيلة كما هو معمول به في البنوك.
- توفيره تمويلًا مباشرًا يتراوح بين 2 إلى 20 مليون دينار جزائري، حسب طبيعة المشروع.

- تقديمه دعمًا غير مالي يشمل الاحتضان، الإرشاد، التكوين، والتشبيك مع الفاعلين الاقتصاديين.
- اشتراطه على المؤسسة الناشئة الحصول على "علامة مؤسسة ناشئة"، وهو ما يفرض حدًا أدنى من الجدية والابتكار.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصندوق الوطني يُعد الأداة المركزية في سياسة الدولة لدعم المؤسسات الناشئة، ويشكل حجر الزاوية في المنظومة البيئية لريادة الأعمال في الجزائر. لكن بالمقابل، تظل هذه الآلية، رغم نجاعتها، غير كافية بمفردها لضمان إقلاع شامل ومستدام لهذا النمط من المؤسسات، نظرًا لما تواجهه من تحديات هيكلية، إدارية، وقانونية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

– المؤسسات الناشئة تختلف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها قائمة على الابتكار والمخاطرة العالية، مما يجعل احتياجاتها التمويلية خاصة ومختلفة.
– البنوك والمؤسسات التمويلية التقليدية غير مهيأة للاستجابة لهذه الاحتياجات، بسبب اشتراطها لضمانات تفوق قدرة المؤسسات الناشئة.
– التمويل الإسلامي، رغم ما يقدمه من صيغ بديلة، لا يزال محدود التطبيق ويواجه عراقيل تنظيمية ومصرفية.
– تمثل شركات رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال أدوات مرافقة مساعدة، لكنها لا تزال في بداياتها وتحتاج إلى هيكلة قوية ودعم مؤسساتي أكبر.

- جاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ليملأ هذا الفراغ، فأسس لآلية مرنة ومخصصة تتناسب مع طبيعة المشاريع الريادية.

- رغم تحقيق الصندوق لنتائج مشجعة (مثل تمويل أكثر من 500 مشروع وخلق آلاف مناصب الشغل)، إلا أن فعاليته تصطدم بعدة عقبات، أهمها البيروقراطية، ضعف الانتشار الجغرافي، ونقص الكفاءات الإدارية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تقترح الدراسة جملة من المقترحات لتعزيز فعالية الصندوق ورفع أداء منظومة المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إعادة النظر في الإطار القانوني: ضرورة إصدار قانون موحّد وشامل خاص بالمؤسسات الناشئة، يحدد بدقة شروطها، حوافزها، ومسارات تمويلها.

تحسين حوكمة الصندوق: من خلال اعتماد معايير شفافة لتقييم المشاريع، وتوسيع صلاحيات اللجان المختصة، وربطها برقمنة الإجراءات للحد من البيروقراطية.

توسيع شبكة الحاضنات: خاصة في الجامعات والمناطق الداخلية، لضمان العدالة في الفرص والوصول إلى الدعم.

تشجيع القطاع الخاص: على المشاركة من خلال تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين المغامرين الذين يدخلون في شراكات مع المؤسسات الناشئة.

دمج البعد التعليمي بإدماج ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في المناهج الجامعية وتخصيص مسارات أكاديمية ومهنية لهذا الغرض.

تقييم دوري لعمل الصندوق: من خلال تقارير أداء سنوية تنشر للعموم، وتُستخدم لتعديل السياسات التمويلية حسب الحاجة.

وفي الختام، يمكن القول إن نجاح الجزائر في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار يمر حتمًا عبر دعم فعلي وحقيقي للمؤسسات الناشئة. وإن الصندوق الوطني لتمويل هذه المؤسسات، رغم حداثته، يشكل خطوة استراتيجية في هذا الاتجاه، لكنه بحاجة إلى بيئة قانونية، إدارية، وثقافية حاضنة، تتيح له أداء مهامه بفعالية، وتمنح للمؤسسات الناشئة المكانة التي تستحقها في قلب السياسات الاقتصادية الوطنية.

الجداول:

جدول 1: شروط الأهلية للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" والاستفادة من الصندوق

الشرط	الوصف/المعيار
الجنسية والإقامة	يجب أن يكون المتقدم جزائري الجنسية، والمشروع مسجلاً ويعمل داخل الجزائر.
العمر	يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات.
نوع المشروع	يجب أن يكون مبتكرًا وله تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني، ويندرج ضمن مجالات مستهدفة (تكنولوجيا، طاقة متجددة، صحة، تعليم).
نموذج العمل المبتكر	يجب أن يعتمد على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
وضع المشروع	يمكن للمشاريع في مراحلها المبكرة (startup) أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التقدم.
خطة العمل	يجب أن تكون لدى المشروع خطة عمل واضحة ومفصلة

	(أهداف، استراتيجية مالية وتسويقية).
إمكانية التوسع والاستدامة	يجب أن يظهر المشروع إمكانية واضحة للتوسع والنمو المستقبلي، وخطة لتحقيق الاستدامة المالية.
الفريق الإداري	يجب أن يكون الفريق ذو كفاءة وخبرة في المجال، وقادرًا على تنفيذ الخطة.
الجدوى المالية	يجب أن يوضح المشروع كيفية استخدام التمويل بفعالية، مع تقديرات مالية واقعية.
ملكية رأس المال	50% على الأقل مملوك لأشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو مؤسسات ناشئة أخرى.
عدد العمال	يجب ألا يتجاوز 250 عاملاً.
رقم الأعمال السنوي	يجب ألا يتجاوز المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

الجداول

جدول 2: نماذج الدعم المالي وغير المالي المقدمة من الصندوق[1]

نوع الدعم	تفاصيل الدعم	الملاحظات/الأثر
التمويل المباشر	التمويل الأولي (منح وقروض ميسرة)	تمكين الشركات من بدء عملياتها والنمو.
	مستويات تمويل محددة (2، 5، 20 مليون دينار جزائري)	توفير شفافية ومواءمة الدعم مع احتياجات المشروع ومرحلة نضجه.
الضمانات والتحفيزات الجبائية	ضمانات مالية (عبر FGAR)	تخفيف مخاطر التمويل للمؤسسات الناشئة، تصل إلى 100 مليون دج للإنشاء.
	إعفاءات من IBS،TAP ، IFU،IRG (1+4 سنوات)	تخفيف الأعباء التشغيلية والضريبية في المراحل المبكرة.

[1] **وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمايكرو مؤسسة** –تقارير سنوية ومنشورات إعلامية (متوفرة على الموقع الرسمي startup.gov.dz).

	إعفاء من VAT ورسوم جمركية 5% على المعدات الاستثمارية	تقليل تكاليف الاستثمار الأولي.
	تحفيزات على نفقات البحث والتطوير والابتكار المفتوح	تشجيع الابتكار وإعادة الاستثمار في النمو (سقف 200 مليون دج).
المرافقة والدعم غير المالي	برامج الاحتضان (مساحات عمل، استشارات فنية، توجيه)	توفير بيئة داعمة لنمو المؤسسات.
	التوجيه والإرشاد (ربط بالخبراء والمستشارين)	تعزيز المهارات الإدارية والفنية لرواد الأعمال.
	التشبيك (فعاليات وملتقيات مع المستثمرين والشركاء)	فتح آفاق جديدة للتعاون وفرص التمويل.
	تطوير المهارات (برامج تدريبية وورش عمل)	تحسين المعرفة والكفاءة في إدارة الأعمال (مثل القافلة النسوية، بيت الابتكار).

جدول 3: أبرز التحديات التي تواجه الصندوق والمؤسسات الناشئة

فئة التحدي	التحدي المحدد
التحديات المالية	الاحتياج الدائم للتمويل
	نقص الضمانات الكافية
	الافتقار إلى السجلات المالية
	صعوبة إعداد دراسات الجدوى
	عدم ملاءمة القروض البنكية
	ضعف الشفافية في منح القروض
	محدودية صلاحيات الوكالات البنكية
تحديات المتابعة والتنظيم	الإجراءات البيروقراطية

ونقص هياكل الدعم	نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية
	غياب قانون تشريعي أساسي شامل
	ضعف الوعي السياسي والاقتصادي
	الحاجة لتحسين عمليات التوزيع والإشراف
	الحاجة لزيادة الدعم في مجال التسويق
	قلة حاضنات الأعمال
	نقص الوصول للتكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الداعمة (خاصة في المناطق الريفية)

جدول 4: مؤشرات مساهمة الصندوق والمؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة

المؤشر	القيمة/البيان
عدد المشاريع الممولة	أكثر من 500 مشروع ناشئ
إجمالي التمويل المقدم	تجاوز 10 مليار دينار جزائري
نسبة نجاح المشاريع الممولة (نمو واستدامة)	70%
فرص العمل المخلوقة	حوالي 4000 فرصة عمل جديدة
قطاعات الابتكار المدعومة	التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الصحة، التعليم
أمثلة لشركات ناجحة في إعادة التدوير	Tonic Emballage (12 ألف طن ورق سنوياً)، Papirec، إيكوتيك، جرين فيوتشر

الكمية المسترجعة من النفايات سنوياً في الجزائر	حوالي 760 ألف طن (بقيمة 3.5 مليار دج)
أمثلة لمساهمات في الطاقة المتجددة	أنظمة ري شمسية، صوبات زراعية بالطاقة المتجددة، وقود حيوي من المخلفات الزراعية، توربينات رياح للمزارع، استخدام الطاقة الحرارية الجوفية في الصناعة، الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في إدارة الطاقة.

قائمة المراجع:

المراجع الأكاديمية (كتب ومؤلفات)

- البلتاجي، محمد .(2012) .*المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، التحديات* .مكتبة الشروق الدولية.
- العاني، مزهر شعبان وآخرون .(2010) .*إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي* .دار صفاء للنشر والتوزيع.
- زيتوني، فوزية .(2020) .*ريادة الأعمال ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني* .منشورات مخبر اقتصاديات المعرفة، جامعة قسنطينة 2.

المقالات العلمية

- بوالشعور، شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة :startups دراسة حالة الجزائر .*مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2)، 420.
- بريش، السعيد. (2007). رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة .Sofinance *مجلة الباحث، 5*(5)، 7.
- بن يوسف، فتيحة، وعبد القادر، منصوري. (2021). الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ودوره في تطوير ريادة الأعمال في الجزائر .*مجلة دراسات اقتصادية جديدة، جامعة مستغانم*، 31.
- بوشنافة، نادية. (2021). تحديات تمويل المشاريع الناشئة في الاقتصاد الجزائري .*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة ورقلة*، 16.
- ضياف، علية، وحمانة، كمال. (2016). رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة – حالة الجزائر .*مجلة الباحث الاقتصادي، 4*(5)، 171.
- سبتي، محمد. (2009). فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة: دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة .(finalep) *مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة*، 41.

- مزياني، محمد الأمين. (2020). مساهمة الابتكار في نجاح المؤسسات الناشئة: دراسة مقارنة عربية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة باتنة 1*، 26.27–

النصوص القانونية

- أمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، *الجريدة الرسمية، عدد 52، 27 أوت 2003*.
- أمر 21-07 المؤرخ في 8 جوان 2021، *قانون المالية التكميلي لسنة 2021، الجريدة الرسمية، عدد 44، 8 جوان 2021*.
- قانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، *الجريدة الرسمية، عدد 42، 25 جوان 2006*.
- قانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *الجريدة الرسمية، عدد 2، 11 جانفي 2017*.
- قانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، *قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 81، 30 ديسمبر 2019*.
- قانون 20-07 المؤرخ في 4 جوان 2020، *قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 33، 24 جوان 2020*.
- مرسوم تنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، *القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، عدد 13، 26 فيفري 2003*.
- مرسوم تنفيذي 20-1356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، *إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية، عدد 73، 6 ديسمبر 2020*.
- مرسوم تنفيذي 20-254، *المادة 25*.

- مرسوم تنفيذي 21-303 المؤرخ في 1 أوت 2021، *كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 150-302، الجريدة الرسمية، عدد 60، 5 أوت 2021.*
- مرسوم رئاسي 20-01 المؤرخ في 2 جانفي 2020، *تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، عدد 1، 5 جانفي 2020.*
- مرسوم رئاسي 21-281 المؤرخ في 7 جويلية 2021، *تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، عدد 53، 8 جويلية 2021.*
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 أوت 2021، *مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302، الجريدة الرسمية، عدد 81، 24 أكتوبر 2021.*

مذكرات التخرج

- بن دعاس، مريم .(2021) .*آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة* .مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3.
- بوغزالة، محمد .(2022) .*المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر* .رسالة ماجستير، جامعة ورقلة.
- سعد ناصر، محمد .(2012) .*رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية* .بحث مكمل لمرحلة الماجستير، كراسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- عريس، عمار، وبن زاير، عبد الوهاب. (2021). مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها .*ضمن كتاب جماعي: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر* .كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

المراجع الأجنبية

- Battini, P. (1998). *Capital Risque, mode d'emploi*. Paris: Éditions d'Organisation, p. 18.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الاطار القانوني لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة	
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها	16
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة و أهم خصائصها.	16
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة **Start–ups**	16
الفرع الثاني: أهداف و خصائص المؤسسات الناشئة	18
المطلب الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	22
الفرع الأول: التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة	23
الفرع الثاني: اليات مرافقة المؤسسات الناشئة	27
المبحث الثاني: تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات من خلال الصندوق الوطني لتمويلها	32
المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة و اهدافه	32
الفرع الأول: دور الصندوق في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة	32
الفرع الثاني : مساهمة الصندوق في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة	35
المطلب الثاني: اسهامات الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	36
الفرع الأول: دعم المؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الإنشاء والتأسيس	37
الفرع الثاني: ربط المؤسسة الناشئة بالمحيط الاقتصادي	38

الفرع الثالث : التنظيم الهيكلي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	39
خاتمة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: نظام عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياته المستقبلية	
المبحث الأول: آليات عمل الصندوق وتمويله للمشاريع	44
المطلب الأول: الاليات القانونية لعمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	44
الفرع الأولً: اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة	44
الفرع الثاني: الشروط العامة للاستفادة من تمويل الصندوق (ASF)	45
المطلب الثاني: نماذج الدعم المالي التي يوفرها الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	47
الفرع الأول: التمويل المباشر ومستوياته وآلية الشراكة	47
الفرع الثاني: الضمانات والتحفيزات الجبائية	49
الفرع الثالث: المرافقة والدعم غير المالي	51
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه عمل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة و افاقه المستقبلية	54
المطلب الأول: التحديات التي يواجهها الصندوق	54
الفرع الأول: التحديات المالية	54
الفرع الثاني : تحديات المتابعة والتنظيم ونقص هياكل الدعم	55
المطلب الثاني: دور الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة وريادة الأعمال	57
الفرع الأول: المساهمة في تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل	57
الفرع الثاني: تعزيز الابتكار ودعم ثقافة ريادة الأعمال	59
خاتمة الفصل	62
الخاتمة	64
الجداول	68

فهرس المحتويات	80
قائمة الجداول	83

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1: شروط الأهلية للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" والاستفادة من الصندوق	68
جدول 2: نماذج الدعم المالي وغير المالي المقدمة من الصندوق	70
جدول 3: أبرز التحديات التي تواجه الصندوق والمؤسسات الناشئة	72
جدول 4: مؤشرات مساهمة الصندوق والمؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة	74

الملخص

في إطار التوجه الجديد للجزائر نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات، برزت المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار. غير أن هذه المؤسسات، رغم امتلاكها لأفكار مبتكرة وإمكانيات نمو عالية، تواجه العديد من الصعوبات، وعلى رأسها صعوبة الحصول على التمويل بسبب افتقارها للضمانات وضعف التجربة الإدارية.

ولمواجهة هذه التحديات، أنشأت الدولة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، كآلية تمويلية مبتكرة تقدم دعمًا ماليًا وتقنيًا وتنظيميًا، يرافق المشاريع في مختلف مراحلها، ابتداءً من مرحلة الفكرة والتأسيس، مرورًا بالإطلاق، ووصولًا إلى التوسع.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الناشئة، التمويل، الابتكار، ريادة الأعمال، الصندوق الوطن.

Résumé

Dans le cadre de la stratégie nationale visant à diversifier l'économie et à réduire la dépendance aux hydrocarbures, les start-ups se présentent comme une solution clé pour promouvoir un développement durable et encourager l'innovation. Malgré leur fort potentiel, ces jeunes entreprises font face à plusieurs obstacles, notamment le manque de garanties et d'expérience managériale, ce qui complique leur accès au financement traditionnel. Pour répondre à cette problématique, l'État algérien a mis en place le Fonds National de Financement des Start-ups, un mécanisme novateur qui offre un accompagnement financier, technique et organisationnel adapté à chaque étape du projet.

Mots clés : Start-ups, financement, innovation, entrepreneuriat, fonds national.

Abstract

As Algeria shifts toward economic diversification and seeks to reduce its reliance on hydrocarbons, start-ups have emerged as a key solution for sustainable development and innovation. Despite their high growth potential, these ventures face major challenges, especially regarding access to funding due to a lack of guarantees and limited managerial experience.

To address these barriers, the Algerian state created the National Start-up Fund—a novel financing mechanism that provides tailored financial, technical, and structural support throughout the different phases of start-up development, from ideation and launch to growth.

Keywords: Start-ups, financing, innovation, entrepreneurship, national fund.